دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تدويل السيادة الوطنية وتحديات الأمن القومي
المصدر:	مجلة التنوير
الناشر:	مركز التنوير المعرفي
المؤلف الرئيسي:	أبو خريس، عبدالرحمن
المجلد/العدد:	ع11
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يوليو
الصفحات:	85 - 102
رقم MD:	589676
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العلاقة بين تحولات مفهوم السيادة الوطنية والمتغيرات العالمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/589676

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تدويل السيادة الوطنية وتحديات الأمن القومي

د. عبد الرحمن أبو خريس

أستاذ مشارك، العلوم السياسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية وزارة الخارجية.

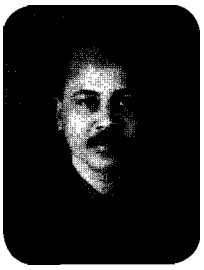

أثرت المتغيرات التي تعرض لها بنيان النظام العالمي، ثنائي القطبية، على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقها في المجالين الداخلي والخارجي، وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أشكال الدول ووظائفها. وتشكلت علاقة طردية بين تلك المتغيرات التي صاحبت تقلص السيادة الوطنية، والتغير في مضمون الوظائف السيادية التي تقوم بها الدولة وخاصة في مجالي الأمن والدفاع، كما يمكن القول، أيضاً، إن هناك علاقة عكسية محتملة بين مدى قوة وتقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات النظام الدولي.

وفي ضوء تلك المتغيرات والتوجهات الجديدة، ظهر انخفاض في حجم وفعالية الأدوار والوظائف التي تقوم بها الدولة، وبروز قضايا ومؤسسات تعمل على إزالة الحدود الفاصلة بين الشؤون المحلية والشؤون الدولية. كما ظهرت مفاهيم جديدة متعددة من بينها بناء التكتلات، والاعتماد المتبادل، والمجتمع العالمي، والنظام العالمي، والاقتصاد العالمي. وقد تم تقديم هذه المفاهيم بوصفها وسيلة لفتح نافذة على عولمة الشؤون الإنسانية وإعادة تقييم معنى ووظيفة السيادة، وأصبح من غير الممكن تصور الدولة الحديثة ذات العلاقات المتشابكة مع الدول الأخرى في صورة الجزيرة المعزولة، فالقانون الدولي الحديث يضع واقعاً عملياً جديداً للسيادة ويشترط تكيف الدولة وتقيدها بالالتزامات الدولية، ويجعل اختصاصات الدولة ذات السيادة تتسع أو تضيق بدرجة ملاءمتها للاختصاصات المماثلة لدى الدول الأخرى على ضوء قواعد القانون الدولي العام.

عليه، لم يعد المفهوم القديم للسيادة الذي حققته الثورة الفرنسية؛ والذي ركز على أن يكون الشعب هو مصدر السيادة وأن تتولى الممارسة الفعلية لها –السيادة– حكومة ملتزمة بحدود ترسمها قواعد الدستور، لم يعد مقبولاً في ظل التحولات العالمية وتغير نمط النظام العالمي، وتعدد الفاعلين الدوليين وبزوغ فكرة وهيمنة التنظيم والقانون الدوليين وتوسع التفاعلات مع التداخل والتفاعل مع الأبعاد الداخلية. حيث تعرض المفهوم إلى العديد من التعديلات في المعنى والدلالات الجديدة لهذه الفترة التي زادت فيها تفاعلات الاعتماد المتبادل والفاعلين الدوليين، وعدد السكان وانتشار القيم الديمقراطية وما يربطها من قوانين تنظم هذه العلاقات، كل ذلك أسهم في ضرورة إيجاد صيغ جديدة لتعظيم الدور الخارجي والعالمي للسيادة، وهذا له تأثيراته السالبة على مقومات الأمن القومي للدولة الحديثة، باعتبار أن موجة التعديلات هذه آحادية الاتجاه وليست هنالك ندية في التفاعل، بمعنى أن جميع المتغيرات والتعديلات تأتي من الدول المتقدمة وتفرض قيماً وسلوكاً

على الوحدات الدولية الأخرى دون مراعاة لمتطلبات كل إقليم أو دولة أو مراعاة لمكوناتها الحضارية أو الثقافية أو الاقتصادية، وبذلك تدخل تلك الوحدات في دائرة الاستغلال وإعادة الاستعمار، مما يشكل تهديداً لأمنها القومي.

إن التوسع في ممارسة السيادة في البيئة الخارجية يمثل القاعدة الأساس التي يقوم عليها المجتمع الدولي في الوقت الراهن، واعترافه الدولي بالحقوق الجديدة، ووضع شروط وحدود لممارستها لحقوق السيادة على مواطنيها وأهمها وجود نظام لمساءلتها في حالة عسفها الشديد في ممارستها، يعد تحولاً مهماً، وهذا ما أكده السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة؛ كوفي عنان (١٩٩٧- ٢٠٠٦ م) في تصريحه الذي أشار فيه إلى أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة وذلك في شهر سبتمبر ١٩٩٩ م في إطار التدخل الإنساني لحماية المدنيين، ونشر القيم الليبرالية.

تنبع أهمية الدراسة من خطورة التمادي في إضعاف الدولة لصالح مؤسسات خاصة همها الربح والمنافسة من خلال تجريدها من سيادتها وما يترتب عليه من تداعيات على مكونات الأمن القومي، وإمكان عودة الاستعمار، واستباحة موارد الدول وأراضيها تحت مسوغات ليبرالية أحادية التوجه، الأمر الذي توضحه ممارسات وهيمنة الدول الغربية ومساعيها في استغلال وتوظيف المنظمات الدولية ودعم وتبرير تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدولة، بينما تهدف إلى استعراض العلاقة بين السيادة والأمن القومي، منطلقين من أهمية استصحاب المتغيرات التي انتابت مفهوم السيادة من خلال مناقشة مستجدات الساحة العالمية وتغيير نمط التفاعلات الدولية ودور الدولة فيه وتأثير ذلك على مرتكزات الأمن القومي للدولة.

وتقوم الدراسة على فرضية أساس، هي أن اضمحلال السيادة الوطنية للدولة الحديثة يهدد مكونات أمنها القومي ويسخر مقومات الدولة لصالح الشركات والمنظمات الدولية ويقلل من توظيفها وإدارتها لمواردها القومية.

في هذا الإطار، تعالج الدراسة إشكالية العلاقة بين متغيرات ودلالات مفهوم السيادة الوطنية وتأثيراتها الاستراتيجية، من خلال تناولها للأبعاد النظرية لمفهومي السيادة والأمن القومي، إلى جانب مناقشتها لمجموعة المتغيرات العالمية التي صاحبت بروز الأحادية القطبية وأثرت على السيادة، بالإضافة إلى استعراض السيناريوهات المحتملة لمستقبل السيادة الوطنية وعلى الأمن القومي.

السيادة والامن القومي

أولاً: السيادة

كان مبدأ السيادة -ولا يزال - أحد المقومات المهمة التي تنهض عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني التقليدي. والدولة -بوصفها الشخص الرئيس في القانون الدولي - تتكون من عناصر ثلاثة هي: الإقليم، والسكان، والسلطة السياسية المنظمة (الحكومة)؛ التي تقوم على تنظيم السلطات والمرافق العامة وإدارتها في الداخل والخارج. ووجود

هذه العناصر هو الذي يحدد للدولة اختصاصات واسعة في النطاق القانوني الدولي، ومن دون ممارسة تلك الاختصاصات لا تتصف الدولة بالشخصية القانونية الدولية في نطر القانون الدولي العام، ولا تظهر كصاحبة سيادة ذات اتصال مباشر بالحياة الدولية، لأن مبدأ السيادة لا يعطي مضموناً واقعياً ما لم تجسده مباشرة هذه الاختصاصات.

نشأ مبدأ السيادة مع استئثار الملوك بالسلطة في الدولة الحديثة في أوروبا ومقاومة العباءة الكنسية للسلطة البابوية والإمبراطور وتصفية الإقطاع، فأصبحت الدولة هي السلطة التي لا تعلوها أي سلطة أخرى والتي تخضع لسيطرتها جميع الهيئات الأخرى من المنظمات الاجتماعية كالطوائف مثلاً[١].

ويعد المفكر الفرنسي جان بودان أول من حاول بلورة نظرية متكاملة للسيادة من خلال مؤلفه الشهير: (الكتب الستة عن الجمهورية)، الصادر عام ١٥٧٦ م، إلا أن بودان وضع سيادة الدولة في صورة مجردة كونها سلطة عليا لا تخضع للقوانين، أي سلطة مطلقة. ولا شك أن ذلك لا يتلاءم مع البيئة المعقدة التي يتعين على الدول الحديثة أن تعمل في إطارها؛ والتي تحتوي على أبعاد ذات تأثير سلبي على مفهوم السيادة بمعناه التقليدي، وعلى رأس تلك الأبعاد الدور المتنامي للقانون الدولي والمنظمات الدولية[٢]. وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية، إلا أن بينها قاسماً مشتركاً يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواءً أكان ذلك داخل إقليمها أم في إطار علاقاتها الدولية.

وبالتالي، فإن السيادة تشير إلى معنيين؛ أحدهما إيجابي ينصرف إلى قدرة الدولة –كوحدة سياسية مستقلة – على التصرف بحرية كاملة ومن دون أي قيود تفرض عليها فيما عدا تلك التي ترتضيها هذه الدولة ذاتها، والآخر سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأي سلطة غير سلطتها هي. وبالتالي يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة، ووجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدولة والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية [٣].

وتعد السيادة من الأفكار الأساس التي أسس عليها صرح وبنيان القانون الدولي المعاصر. وقد مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة ا لدولة على شعبها واقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية حمل معه رؤى وأفكاراً أوجبت تعديل هذا النطاق بصورة تدريجية.

---

(١) هارولد لاسلكي، أسس السيادة، القاهرة، دار المعارف، د. ت، ص ١٩.

(2)Joseph A. Gamilleri and Falk ,The End of Sovereignty, (London: Elgar LTD, 1991), P.33.

(٣) أحمد الرشيدي، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، عدد ٨٥، ١٩٩٤، ص ٣ .

خصائص السيادة

على الرغم من أن عناصر خصائص السيادة قد ترد وتتداخل مع مضمون السيادة ومظاهرها، إلا أن الباحثين غالباً ما يفردون لخصائص السيادة بحثاً متميزاً يربط بعضها بعناصر محددة لا تزيد عن ثلاثة، في حين يتوسع آخرون في تعداد هذه الخصائص. وبصورة عامة، يمكن القول إن هذه التي يعرضها الباحثون تتمحور في الآتي:

القطعية

ويعني هذا أنه لا توجد قوة شرعية فوق الدولة وسلطتها، وأنه لا توجد حدود ثانوية لسلطة الدولة في سنها لقوانينها وبذلك تسمى أيضاً خاصية أصيلة أي أنها لا تستمد أصلها من سلطة أخرى، بل إن الهيئات الأخرى في الدولة هي التي تنبع منها –وهذا ما كنا عرضناه سابقاً بتفصيل أكثر فالسيادة هنا مطلقة لا مكان معها في الدولة لسلطة أخرى معارضة أو منافسة لها. مع ذلك يبدو أن وجهة النظر هذه لم تستوعب بعض الوقائع السياسية. وقد لاحظ لاسكي "أن القوة القانونية اللامحدودة تتحول في الممارسة إلى قوة مصدرها أسس معروفة لدى معظم الأجيال"[٤] وقد أشار سير هنري منين للعادات والتقاليد الاجتماعية باعتبارها قيوداً مهمة تفرض على قوة السيادة،[٥] وهذا يعني أن هنالك قيوداً على سيادة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سيادة القانون الذي تحولت بموجبه الدولة المعاصرة من دول استبدادية إلى دول قانون.

الديمومة

ويقصد بها سيادة الدولة باستمرار وجودها، وقد يحصل تغيير في الذين يمارسون سلطة الدولة أو تحصل تغييرات شاملة، ومع ذلك تطل السيادة كما هي عليه، إلى أن تزول الدولة.

العمومية

ويقصد بها سيادة كل فرد وكل منظمة داخل الدولة، والاستثناء المقرر للممثلين الدبلوماسيين لدولة أخرى هو في واقعه مجاملة من الدول لبعضها بعضاً، ومن الممكن رفعه في أي وقت ترى الدولة ضرورة لرفعه.[٦]

اللاتجزئة

وهي تعني أن سيادة الدولة لا تقبل التجزئة أو التقسيم، وبعبارات أخرى أنه في دولة واحدة ليس هنالك مجال إلا لسلطة عليا واحدة أياً كان شكل التنظيم الدستوري والإداري لهذه الدولة. ويلاحظ أنه مهما تعددت الهيئات الحاكمة في الدولة، فإن هذه الهيئات المتعددة داخل الدولة لا تقاسم ولا تنازع السلطة فيما بينها، وإنما تتقاسم الاختصاصات التي تمارسها كل هيئة من هذه الهيئات.

---

(٤) أحمد غنيم وكامل الزهيري، الدولة في النظرية والتطبيق، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٦٣، ص ٢٢٠ وما بعدها.

(٥) عبد الهادي عباس، مرجع سابق، ص ٦٢ .

(٦) ريموند كارفيلد، العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي، ج١، ص ٤٦ .

تعرضت نظرية السيادة في العصر الحديث لانتقادات جوهرية وهجرها الكثيرون على اعتبار أنها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع الدولي، والواقع أن نظرية السيادة أسيء استخدامها لتبرير الاستبداد الداخلي والفوضى الدولية. وقد أدت هذه النظرية إلى إعاقة تطور القانون الدولي، وإلى عرقلة عمل المنظمات الدولية والى تسلط الدول القوية على الدول الضعيفة. وقد اتجه مفهوم السيادة في الوقت الحاضر نحو منحى جديد، ذلك أن تحولات النظام الدولي في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية أدت إلى انحسار وتآكل فكرة سيادة الدولة الوطنية.

إن أهم مظاهر الاختلاف بين عولمة الحاضر وعولمة الماضي، هي أن عولمة الماضي كانت الدولة هي محورها وأداة تطورها وبقائها. حتى على المستوى الفكري، لم يتحدث أحد عن التخلي عن الدولة وإحلالها بمؤسسات أو حكومة دولية، ولكن في ظل عالم المنظمات والمؤسسات الدولية، فإن العولمة تحطم الأمم بالحد من سيادتها،[٧] وأدى هذا إلى تراجع دور الدولة القومية ومؤسساتها وسيادتها والحدود التقليدية التي تفصل فيما بينها، أمام كيانات ومؤسسات عالمية تستهدف تحقيق أكبر قدر من الحرية لحركة السلع والأفكار والأفراد.

ثانياً: الأمن الوطني

استخدم مصطلح الأمن الوطني بشكل رسمي في نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٧، عندما أنشأ الأميركيون هيئة رسمية سميت بمجلس الأمن الوطني الأميركي لدراسة مهددات الأمن الأميركي لصياغة المفاهيم وتبيان ارتباطها بالحرب وتأثرها بها، نتيجة لحدة الصراعات والمواجهة المباشرة بين القوى المتناحرة والمتنافسة في منطقة واحدة. وقد تركزت الدراسات في الفترة من نهاية العقد الخامس (١٩٤٧ م) إلى العقد السادس من القرن العشرين بالدراسات البحثية في محاولة للكشف عن إمكان تحقيق التوازن لمتطلبات الأمن الوطني.

ثم بدأت الحقبة الثانية لدراسة وتعميق مفاهيم الأمن الوطني نهاية الخمسينيات، واستمرت حتى الستينيات من القرن العشرين متزامنة مع ازدياد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وكانت لتداعيات حرب أكتوبر ١٩٧٣م، خاصة على المستوى العربي، فضل كبير في تطوير مفاهيم الأمن الوطني، فقد استخدم العرب صادراتهم النفطية كوسيلة ضغط على المجتمع الغربي المؤيد لإسرائيل دائماً، مما غير نظرة الغرب لأمنه الوطني ليشمل تأمين الموارد الحيوية لشعوبه، وهي الحقبة الثالثة التي شهدها التطور التاريخي لمفهوم الأمن الوطني حتى منتصف الثمانينيات.

وفي المقابل، تنافس قطبا النظام العالمي في مجالات البرامج النووية وبرامج الفضاء وحرب النجوم. وبدأت الحقبة الرابعة التي شملت أيضاً ارتفاع معدلات التوتر في العالم الثالث ونظريات الحرب بالوكالة لتفادي الحرب المباشرة بينهما. وبنهاية الثمانينيات وعلى إثر انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت الحقبة الخامسة التي سادها نظام عالمي جديد تهيمن عليه الولايات

(٧) السيد ياسين، في مفهوم العولمة، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، د. ت، ص ٢٥ .

المتحدة الأميركية، وأصبحت الأطراف الدولية تبحث عن مفهوم وتطبيقات جديدة للأمن الوطني قائم على المصلحة الذاتية.[٨]

تعريف الأمن

من أكثر تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً.[٩]

لكن الأستاذ الجامعي، الفرنسي داريو باتيستيلا، يرى في تعريف بوزان تبسيطاً لمعنى تعريف آرنولد ولفرز لعام ١٩٥٢ م؛ الذي نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم"، وهي تتمثل في: بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاء الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية ... وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً. وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه.

وقد تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لا سيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية، إذ إن التهديدات لأمن الأخيرة تأتي أساساً من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها، وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية والعجز في شرعية الأنظمة، مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة؛ والتي غالباً ما تقود إلى صراعات مع الجوار.[١٠]

خصائص الأمن الوطني

يتميز الأمن الوطني بعدة سمات وهي الخصائص المميزة لمفهومه ليصبح الأسلوب الأمثل لتأمين كيان الدولة والمجتمع والحفاظ على سلامة وسيادة الوطن وبقائه، وهي أيضاً تعبر بدقة عن مبدأ السيادة وتلبي متطلباته وتحقق أغراضه وتتمثل تلك الخصائص في:

---

(٨) موسوعة مقاتل الإلكترونية، www.muqatel.org

(٩) خليل حسين، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، ١٠/ ٨/ ٢٠٠٩ م، http://drkhalihusseinblogspot.com

(١٠) المصدر نفسه.

١. الأمن القومي ذو مفهوم استراتيجي يتكون من جانبين

للأمن الوطني جانبان، أحدهما موضوعي مادي يمكن تحديد مكوناته وعناصره بدقة والتعبير عنه كمياً، لذلك فهذا الجانب يمكن حسابه وتقديره بسهولة كما يمكن إجراء مقارنة بينه وبين نظيره لدى الدول والمجتمعات الأخرى، ويمكن كذلك التفرقة بين عنابر قوته ومسببات ضعفه، وما يمكن تقديره يمكن وقايته بما يعد من إجراءات مناسبة لذلك التقدير. أما الجانب الثاني فمعنوي ويخص معنويات المجتمع ومدى ارتباطه بالنظام السياسي القائم، فهو غير ملموس يصعب التعبير عنه كمياً بدقة، ويستعاض عن الحساب الدقيق بالتقدير لما ينتج عنه من آثار، أي تقدير قوة وقدرة غير الملموس بما يحدثه من آثار ونتائج ملموسة.

٣. الأمن الوطني حقيقة نسبية

برهن التاريخ دوماً على أن الأمن المطلق يعني ضمناً تهديداً من الآخرين، فتحقيق ذلك الأمن يستلزم السيطرة التامة على العالم ومقدراته، لذلك تسعى الدول عادة لتحقيق هامش مناسب من الأمن يكفل لها أمناً وطنياً بدرجة معقولة.

تلك الحقيقة النسبية للأمن تؤكد ضرورة أن يوضع في الاعتبار عند تخطيط أهداف الأمن الوطني ووسائل تحقيقها وأمن ما جاورها من دول، وأمن الإقليم الذي تنتمي إليه من دون أن تدخل في سباق أمني لزيادة هامش أمنها؛ وهو ما يدفع غيرها إلى محاولة زيادة هامشه الأمني كذلك ليصل إلى درجة محسوبة من التوازن وهو ما يخل في النهاية بأمن المنطقة أو أمن أي من الدوائر الأمنية التي تهم الدولة، ويؤدي ذلك إما إلى الصدام أو تنازل أحدهما عن جزء من هامشه الأمني. ويقابل ذلك في مفهوم الأمن الوطني ما يسميه السياسيون الوجه السلبي لسياسة حسن الجوار، ويعد أحد تقاليد السياسة الدولية القديمة، حيث تفرض علاقة الجوار حسن النية في التعامل وهذه العلاقة هي أساس سياسة التجمعات المرتبطة بسياسة المساندة الإقليمية العصرية.

٤. مفهوم الأمن الوطني عملية تقنين لمبادئ السلوك الوطني

يتكون مفهوم الأمن الوطني من مبادئ مقننة تضع في اعتبارها طبيعة الأوضاع الاستراتيجية وخصائص الامتداد الإقليمي وعلاقات التعامل معه، كذلك سلوكيات العنصر البشري كطرف آخر ودول الجوار الجغرافي وتقدير وزنها الإقليمي والدولي كطرف ثالث، وهي –أي المبادئ المقننة – تصبح مصدراً للقيم الوطنية والقومية من دون أن تصير مجرد مثاليات، وإنما ذات مصداقية واقعية.

إن الأمن الوطني مجموعة من العوامل المركبة بعضها مجموعة ثوابت، إلا أن الجزء الأكبر منها متغيرات تكسب مفهوم الأمن الوطني خاصية ديناميكية وتحقق له طاقة حركية هي لازمة لتطوره المستمر لتتابع الدولة المتغيرات في المستوى

الإقليمي الدولي، وتتمكن من تعديل قدراتها لتحافظ على درجة الأمن التي ترغب بها وهي الحركة المهمة كعنصر بقاء دون أن تصبح مثاليات مجردة، وإنما حركة ديناميكية مصدرها المتغيرات في الأمن الوطني تكسبها الواقعية اللازمة لبقائها.

إن التوسع في مفهوم الأمن الوطني أمر طبيعي عند اتساع الإقليم الوطني للدولة المتسعة المساحة الكبيرة التعداد السكاني المتعددة الجوار، وهي ما تسمى بالدولة العملاقة.(١١) إن التوسع في مفهوم الأمن الوطني لا يصح إلا عندما يكون تعبيراً عن إرادة مسيطرة يمكن فرضها، فالدول الكبرى لا تجرؤ على توسيع مفاهيمها الأمنية إلا في مواجهة الدول الصغرى أو الأضعف، بينما تلتزم الاعتدال في مفهومها وتتجانس لغة الخطابة السياسية فيها مع التقليد السياسي، ويصبح منطقها طبيعياً عندما تجابه قوة متوازنة معها.(١٢) وهنا تبرز أهمية المحافظة على فاعلية مبدأ السيادة وعلى الدولة نفسها باعتبارها الوحدة الأساس في بنيان النظام الدولي.

المتغيرات العالمية وأثرها على سيادة الدولة

أولاً: الملامح العامة

أظهرت المتغيرات التي ترتبت على اختفاء المنظومة الاشتراكية والتي عرفت بالعولمة) وجود رابطة بينها والدولة في أهم أركانها (السيادة)، فالعولمة تطرح ضمناً حدود سيادة الدولة ودورها على المستويين الداخلي والخارجي ومستقبلها.

ففي ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، وهي بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة، مما يفرز انعكاسات خطيرة على الأوضاع الأمنية بشكل عام ويلخص الباحثون تلك المتغيرات في:

١- تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية تسيطر عليه قوتان عظميان هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، إلى نظام أحادي القطبية تنفرد الولايات المتحدة الأميركية بالسيطرة عليه. ومن هنا أثيرت تساؤلات حول أفضل نظام يمكن من خلاله ضمان أمن سيادة الدولة. وذهب البعض إلى أن النظام أحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول، وعلى سبيل المثال لم يكن من الممكن أن يحدث لسيادة العراق ما يحدث لها الآن من انتهاكات لو استمر النظام الدولي ثنائي القطبية. ويرى آخرون، أن العولمة ستؤدي حتماً إلى قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وأن هذا النظام هو الذي سيحفظ سيادات الدول بقدر أكبر من النظامين أحادي القطبية وثنائيها.(١٣)

---

(١١) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥، ص ٤٢.

(١٢) محمد مصالحية، مسألة الأمن العربي، مجلة شؤون عربية، بيروت، العدد ٣٥ يناير ١٩٨٤، ص ٢٨.وانظر: على الدين هلال، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، بيروت، العدد ٣٥ يناير ١٩٨٤، ص ١٣.

(١٣) بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

٢- انتشار القوانين ذات الأثر المتعدي للحدود: طهرت في هذه الفترة التي أعقبت انهيار الاشتراكية، قوانين عابرة للحدود. وإذا كان الفكر القانوني التقليدي يرى في فكرة التشريع مظهراً من مظاهر سيادة الدولة، فإنه قد حصر قوة التشريع تلك بالحدود الجغرافية التي تمتلكها الدولة، بمعنى أن مجال تطبيق هذه القوانين يكون محدوداً بحدود الدولة صاحبة التشريع فقط. ولكن، في ظل فكرة العولمة ظهرت القوانين الاقتصادية العابرة للحدود، ففي الولايات المتحدة الأميركية توجد قوانين تراقب المنتجات الاستراتيجية وتمنعها من الوصول إلى أيدي الدول المناوئة لها.

فعلى سبيل المثال، وفي مجال المعلوماتية، تعطي الولايات المتحدة الأميركية للقوانين التي تراقب حركة المعلوماتية، مثل برامج الحاسب الآلي، أثراً غير إقليمي بحيث تمتد هذه القوانين إلى جميع العقود التي ترد على المعلوماتية الموجهة إلى بعض البلاد التي تضعها الولايات المتحدة الأميركية على القائمة السوداء، سواء كانت هذه المنتجات أميركية أم لا، وسواءً كانت هي (الولايات المتحدة) من أطراف العقد أم لا. ولا شك أن هذا الأثر المتعدي لتلك القوانين يمثل إحدى آليات تذويب فكرة السيادة. ومن أجل إضفاء نوع من المشروعية لمثل هذه التشريعات المتعدية، نجدها تقوم بالربط بين فكرة حقوق الإنسان وعمليات التجارة الدولية.(١٤)

وهكذا، يتضح لنا وجود علاقة طردية بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية. إلا أن التأثيرات السلبية للعولمة على سياده الدولة ليست بدرجة متساوية على جميع الدول، فالدول النامية عرضة للتأثر بدرجة أكبر من الدول المتقدمة خاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي. فقد أصبحت الدول النامية محاصرة من الداخل بانتفاضات سلالية، وبمجتمع مدني يتمتع بدعم عالمي، وبعجز متزايد للدولة عن الوفاء بالاحتياجات الأساس لمواطنيها، ومحاصرة خارجياً بصندوق النقد الدولي والجات وسياسات الدول الكبرى، مما يثير تساؤلات بشأن حدود السيادة والأدوار المتصورة للدولة في ظل هذا الوضع.(١٥)

٣- إعادة تشكيل خارطة موازين القوة في النظام الدولي بما يرجح أوزان القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على حساب القوة العسكرية والديموغرافية، ولكن دون أن تفقد هذه الأخيرة مجمل ثقلها بالطبع. كما أعيد ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي فتراجعت القضايا التقليدية التي كانت تحتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحرب الباردة مثل قضايا الصراع بين الشرق والغرب أو حتى بين الشمال والجنوب، وتقديم قضايا جديدة متعددة باتت تواجهها الجماعة الدولية ككل مثل مشكلات الطاقة، والتلوث البيئي

(١٤) محمود خليل، مرجع سابق.

(١٥) على الدين هلال، أثر العولمة على علم السياسة، في: حسن نافعة، سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العولمة والعلوم السياسية، القاهرة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٥.

والتصحر والتضخم والإرهاب وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل، وهي القضايا التي تتطلب جهداً دولياً جماعياً لمواجهتها، مما يتطلب بدوره التعامل مع مفهوم السيادة من منظور جديد.(١٦)

٤- انحسار قوة الدولة، وعلى الأخص في البلاد الأقل نمواً. فكما أخذ مبدأ سيادة المستهلك في الانحسار تاركا مكانه لتعاظم تأثير المنتجين في أنماط الاستهلاك وفي أذواق المستهلكين، فإن سيادة الدولة الوطنية هي أيضاً آخذة في الانحسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات. كما انحسرت قدرة الدولة على التأثير في مستوى وأنماط الاستهلاك، بما في ذلك استهلاك السلع والخدمات الضرورية.(١٧)

وقد أصبحت العلاقات في ظل التحولات العالمية تتشكل حول محورين رئيسين، هما: الاعتماد المتبادل بين الدول القوية بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لتلك الدول خاصة في المجال الاقتصادي؛ وتبعية الدول النامية للدول القوية بسبب عدم قدرة الدول النامية على إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. كما أصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار هي الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تتخذ "العالم كله مسرحاً لعملياتها. ويعني ذلك إعادة توزيع وتغيير الأوزان النسبية للفاعلين في النظام الدولي لصالح مؤسسات المجتمع المدني الدولي على حساب الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

والواقع أن الشركات متعددة الجنسيات لم تكتف بقدرتها على الالتفاف على الدولة والتملص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها. وجعلت الدولة، على حد تعبير أحد الباحثين تقتنع بدور house keeper، حيث أصبحت حكومات الدول النامية تتعرض لضغط مضاعف. فمن ناحية، هي مطالبة مثل الحكومات في الدول المتقدمة بأن تقوم بوظيفة تدبير المنزل وفق ما تمليه إرادة الشركات متعددة الجنسيات وما يخدمها من مؤسسات دولية، ومن ناحية أخرى، فإنها لا تعتبر شريكاً في الاستفادة من الشركات متعددة الجنسيات لأن هذه الاستفادة مقصورة على الدول المتقدمة التي تقع فيها مراكز تلك الشركات.(١٨)

٥. الثورة التكنولوجية والتقنية والرقمية في وسائل الاتصال: فقد ترتب عليها تقريب غير معهود للمسافات بين مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أية منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية أو لمبدأ السيادة الإقليمية، كما أدت الثورة الاتصالية إلى الارتفاع

(١٦) حسن نافعة، نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين: صعود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة؛ د. ت)، ص١٦-١٨.

(١٧) أحمد الرشيدي، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية. مرجع سابق، ص١١.

(١٨) محمد محمود الإمام. الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في: عبد الباسط عبد المعطي (محرر)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص٨٨.

الكبير في نسبة السكان، داخل كل مجتمع أو أمة، التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به في نمط حيالتها وتفكيرها.[١٩]

٦. انتشار ظاهرة التكامل الاقتصادي العالمي نتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد السكان وتنوع احتياجاتهم وفقاً لتنوع السلع والخدمات، وتركيز مجالات الاستثمار فيها والتي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى النمو الكبير في تبادل المعلومات والأفكار بين الدول.

إن المتغيرات العالمية التي أصابت بنيان النظام العالمي ثنائي القطبية التي عرفت بالعولمة أفرزت نظاماً جديداً قفز على الدولة والأمة والوطن، ويسعى إلى إنشاء كيانات يعطيها دوراً محورياً في إدارة الشؤون السياسية للدولة كمنظمات المجتمع المدني، الشركات متعددة الجنسيات. إلا أنه في المقابل يعمل على تفتيت الدولة من خلال إعادة بناء تلك الكيانات على قيم وسلوكيات مغايرة تحقق مصالح القوى النافذة في المنظومة الدولية، كما أن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح العولمة يؤديان حتماً إلى استيقاظ أطر الانتماءات السابقة على الدولة كالقبيلة والجهوية والمذهبية، والنتيجة هي تفتيت الدولة وتهديد أمنها القومي.

ثانياً: دواعي تدويل مفهوم السيادة ونتائجها

شكلت أحداث التسعينيات التي تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز أزمات متعددة في العراق والصومال ويوغسلافيا ورواندا وليبيريا ... إلخ، وما رافقها من ظهور عدد من القرارات الدولية تجاه أفغانستان ١٩٩٦- ١٩٩٩ م والسودان ١٩٩٦م، ثم كوسوفو وتيمور الشرقية في ١٩٩٩ م والبوسنة والهرسك ... إلخ، وشكلت جميعها نقطة تحول أساس بالنسبة لمفهوم السيادة وكيفية إدارة الأمن والسلام الدوليين، وتوسعاً في استخدام صلاحيات مجلس الأمن الواردة في الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة بسعيه لمرحلة جديدة من الجهود لحماية المجتمع الدولي ومراجعته وتعديله للمبدأ التقليدي والمؤسس على مفهوم السيادة المتمثل في حماية الدولة ضد التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول إلى حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول نفسها من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما قد يحدث داخل بعض الدول وتصدير عدواها إلى النظام الدولي الوليد لتؤثر على غالبية الدول التي تعتمد عليها.

وقد أصبح للمجتمع الدولي إرادة ذاتية مستقلة، ومصدراً من مصادر الالتزام في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة، كما أصبح شخصاً قانونياً دولياً أو على الأقل في طريقه لذلك، مما أدى إلى تقليص دور السيادة الوطنية وإيلاء أهمية خاصة

(١٩) جلال أمين، العولمة والدولة، في: أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ١٥٤ – ١٥٥.

للعمل الجماعي الإنساني في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، وإن القداسة التي أحاطت بها كمظاهر أساس لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل.

ويشير مفهوم تدويل السيادة إلى وجود نظام لمساءلة الدول في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة تجاه شعبها أو المجتمع الدولي، مرتكزاً على ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر المشاكل المتعلقة بحماية حق الإنسان في الحياة وحقوقه داخل الحدود الوطنية من الأمور التي تثير اهتماماً على مستوى المجتمع الدولي، وبالتالي من حق الأمم المتحدة بحث مثل هذه الموضوعات على المستوى الدولي، من دون أن يمنعها في ذلك مبدأ السيادة الوطنية للدولة المنصوص عليه في الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق.

فعليه، برزت شروط جديدة لممارسة الدولة حقوق السيادة، صرح بها السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان، حيث قال "لم يعد هناك حصانة للسيادة". في مشروعه الذي طرحه على الجمعية العامة في دورتها (٥٤) سبتمبر ١٩٩٩ م الذي أكد فيه أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعتبر أساس العلاقات الدولية المعاصرة، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم وهي تعني الحريات الأساس لكل فرد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، عطفاً على أن التوصيات والقرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن اعتبارها توصيات غير ملزمة، وإنما يجب النظر إليها كونها تتمتع بقوة إلزامية وبشكل خاص إذا كان الأمر يتعلق بحماية حياة المواطن وحقوقه الأساسية، وعليه فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد وليس حماية الذين ينتهكونها.

ومن هنا أتى إحياء حق التدخل الإنساني بنمط مغاير يمنع استمرار النظم من تجريد شعوبها من حقوقها الأساس، بذريعة السيادة القومية، أو ترك شعب يخضع للاحتلال وتنهب موارده ويدمر مستقبله، كما في فلسطين والعراق بحجة الأمن أو الحرب ضد الإرهاب، وهو ما يعد أخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة عموماً من حيث التأثير على سيادة الدول وأمنها القومي بسبب الطبيعة النفعية المصلحية للدول الرأسمالية والكيفية التي يتم بها ممارسة هذا الحق. ويمكن ملاحظة ذلك من العديد من السلطات والممارسات التي اتخذها مجلس الأمن متجاوزاً الحقوق التقليدية للسيادة.

وأكد الإجراء العسكري الذي اتخذه حلف الناتو تجاه كوسوفو، الواقع الجديد بأنه قد أصبح ممكناً أن تقوم دولة ما بهذا العمل عندما لا تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكافية. ويعتبر وضع كوسوفو وتيمور الشرقية تحت السلطة الكاملة لإدارة دولية انتقالية بتكليف من الأمم المتحدة من أبرز المؤشرات على وجود صورة للسيادة الدولية؛ لذلك فإن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب، ولكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصراً للفوضى والاضطراب في النظام الدولي.

لذلك تلاشت الخطوط الفاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي، وتعاظمت مسؤولية الدولة أمام المجتمع الدولي ونظامه الجديد، ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة. كما لم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمراً مسلماً به كما كان في الماضي، بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأناً داخلياً أمراً مقبولاً ويراه البعض ضرورياً.

إن المجال الحيوي في ظل الثنائية القطبية كان يتحدد من قبل كل دولة على حدة، آخذة في عين الاعتبار مصالحها الخاصة. وهذا أدى إلى الصراع والتنافس وجعل القوة العسكرية هي الحكم النهائي وليس الأول. لهذا صار المجال الحيوي لكل دولة يتسع أو يضيق وفق المصالح والانتماء الأيديولوجي للدولة، لا القوة العسكرية للدولة فقط. والحقيقة، هذا المفهوم للمجال الحيوي وجد تعبيره في الاستعمار. فالاستعمار هو استيلاء بالقوة على ما يراه بلد ما مجالاً حيوياً بالنسبة له. والقوة ليست فقط في الاستيلاء على المجال الحيوي، وإنما أيضاً في الحفاظ عليه. إذاً، الدولة هي كائن حي ذو حدود ديناميكية تتحرك بنموها –الدولة –، وإنها يجب أن تقوي نفسها بتوسيع رقعتها كي تستطيع البقاء.(٢٠)

إذاً، التطورات الاقتصادية والاجتماعية للدول في الوقت الراهن، واتساع مجالات التجارة والصناعة وثورة المعلومات ومكافحة الجريمة والقرصنة والإرهاب والدعوة للديمقراطية والحريات العامة، جميعها، أعطت المجال الحيوي أبعاداً جديدة. وقد صار جغرافياً أقل تحديداً. لأن الطرق التجارية ومصادر المواد الخام والعمالة الرخيصة والطاقة والأسواق صارت مجالاً حيوياً مهماً، لهذا المجال الحيوي هو تجاوز الدولة القوية على المساحات والفضاءات والحدود للدول القوية الأخرى وبحجج وذرائع أوجدتها نظريات المجال الحيوي لبعض الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا وأميركا. لهذا تعتبر العولمة امتداداً للمجال الحيوي القديم، لأن العولمة مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية، وأن الكرة الأرضية جميعها أصبحت مجالاً حيوياً للرأسمالية العالمية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات والوحدات السياسية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.(٢١)

وفقاً لما سبق، طرح المفكرون والباحثون رؤى متعددة بشأن مستقبل السيادة الوطنية في ضوء المتغيرات العالمية، تركزت حول أربعة سيناريوهات رئيسة لمستقبل السيادة الوطنية، مستعرضين من خلالها مستقبل أبعاد الأمن القومي للدولة باعتبار السيادة المحرك والضامن لممارسته وتطبيق مقاصده، وهي على النحو أدناه:

١. سيناريو اختفاء السيادة

مبعث هذا السيناريو الاعتقاد أن الدولة القومية فقدت وظائفها على شتى الصعد، ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، ستحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات تدريجياً محل الدولة،

(٢٠) نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، دار غريب للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٢٦.

والسبب في الحالين واحد هو التقدم التقاني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع، فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة وحدودها (حواجز جمركية، السياسات النقدية والمالية، السلطة السياسية، بث المعلومات والأفكار، الولاء والخضوع).[٢٢] ووفقاً لهذا السيناريو، فإن الشركات متعددة الجنسيات تسعى لإحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، من خلال إنتاجها وتوزيعها السلع والخدمات الاستراتيجية كافة ومن دونها، مما يضع الدولة في خانة الحارس الأمين على مصالحها، أو المنظم والمنسق لأعمالها، كما يضع مرتكزات ومقومات الأمن القومي للدولة تحت رحمتها، الأمر الذي يؤثر على صناعة واتخاذ القرارات ورهنها إلى مؤسسات خاصة.

٢. سيناريو الاستمرارية مع تعديل وظائف الدولة

يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام العالمي لن تأتي على السيادة تماماً، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها. وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي. ومن بين الأمثلة التي يوردها الباحثون للتدليل على صحة هذا السيناريو تجربة الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من كل ما يقال عن الوحدة الأوروبية الشاملة وفتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الأقاليم المختلفة لهذه الدول، إلا أن الشيء المؤكد في هذا الخصوص هو أن السيادة الوطنية لفرنسا مثلاً أو ألمانيا أو بريطانيا أو غيرها لن تختفي تماماً وإن كانت تلك الدول ستفقد ولا شك بعضاً من سلطتها السيادية لصالح هذه الوحدة أو الاتحاد الأوروبي [٢٣].

أما المثال الثاني فيتمثل فيما يشار إليه من جانب بعض الدارسين بانتفاضة القوميات أو بعث الروح من جديد لدى بعض الجماعات القومية في الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي السابق. إن الانبعاث المطرد للمشاعر القومية في بعض مناطق العالم الآن، ومحاولة كل جماعة قومية متميزة الانفصال عن الدولة الأم التي تشملها وتكوين دولتها المستقلة (السودان) مثلاً، يعد دليلاً آخر يؤكد استمرار بقاء الهويات القومية كأساس لتكوين الوحدات السياسية، وبالتالي السيادة، حتى ولو كان ذلك في مواجهة دول قائمة. وطالما بقيت الدولة فستبقى معها رموزها الأساس ومنها مبدأ السيادة، ولكن بعد تطويعه بما تتطلبه المتغيرات العالمية الراهنة، فالدولة هي وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة بل والمتصارعة، والتوسط بين القوى الاقتصادية القومية وغير القومية من جهة، والأفراد المجردين من كل سلاح في

(٢١) محمد عبد المجيد عامر، دراسات في أسس الجغرافية السياسية والأوضاع العالمية الجديدة، الإسكندرية، دار الدعوة، ١٩٧٤، ص١٩.

(٢٢) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي (١٧٩٨– ١٩٩٨)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص١٥٣.

(٢٣) أحمد الرشيدي، مرجع سابق – ص٢٢.

مواجهتها من جهة أخرى. وأشار البنك الدولي في تقريره بعنوان الدولة في عالم متغير، الصادر في سنة ١٩٩٧م إلى أهمية استمرار الدولة، إلا أنه حرص في الوقت ذاته على تفعيل دورها.(٢٤)

صك البنك مفهوم الحكم الجيد Good Governance الذي استخدمه في تقريره لعام ١٩٩٠ م كأحد ضروريات دولة الألفية الثالثة. ويضع التقرير ثلاثة شروط لجودة الحكم هي: "إنشاء مؤسسات عامة قادرة وكفؤة، والحد من الفساد والتصرفات التحكمية للدولة، وتسهيل العمل الجماعي الدولي". كما أن الحديث عن عالم يزيد تكامله وتقل عدالته يوضح أهمية الوظيفة الاجتماعية للدولة بالنسبة لدول العالم الثالث حديثة الوفود إلى الساحة الرأسمالية التي أورثها إطلاق قوى السوق مشاكل جسيمة لا قبل لها بها. أضف إلى ذلك أن دول العالم المتقدم ذات التقاليد الرأسمالية العريقة تواجه مشاكل شبيهة، ففي دول الاتحاد الأوروبي ذاتها يوجد ما لا يقل عن ١٨ مليون عاطل، كما أن ١٧% من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، الأمر الذي يتطلب ضرورة تدخل الدولة.(٢٥) هذه الأوضاع بالنسبة للدول المتقدمة التي سوف تسوء مستقبلاً، وقد بدأت مؤشرات ذلك بما يسمى الأزمة المالية العالمية التي انداحت تداعياتها إلى معظم دول العالم.

إذاً، عملية تعديل وظائف الدولة بشكل واسع سيظهر العديد من التحديات على بنية الأمن الوطني للدول وخاصة النامية منها.

٣- سيناريو الحكومة العالمية

يقول هذا السيناريو بتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي، حيث تعيد المتغيرات العالمية طرح فكرة الحكومة العالمية، ليس باعتبارها حلماً بعيد المنال وإنما عملية في طور التكوين.

ففي كتابه زمن العولمة The Global Age يشرح مارتن ألبرو Martin Albrow كيف تفك العولمة الارتباط مع الدولة القومية ويتخلق مجتمع عالمي World Society يبحث عن دولة عالمية World State ، وإذا قدر لهذه الدولة أن توجد بالفعل فلا بد أن تكون دولة كونية Global State . ويشرح مانيويل كاستلز Manuel Castells في كتابة نهاية الألفية The End of Millennium ميكانيزمات التحول الذي طرأ على كل من الاقتصاد والمجتمع والثقافة في زمن المعلوماتية، حيث يؤكد على أن منطق الشبكة Network في صياغة العلاقات الجديدة التي تفرضها التحولات الناجمة عن عملية العولمة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والثقافة يؤدي إلى تحول عميق في شكل وطبيعة الدولة القومية ويجعلها بلا سيادة.(٢٦) وفي هذا الإطار يتحدث أنصار هذا السيناريو عن عدة بدائل من الحكومة العالمية المحتملة في

---

(٢٤) محمود خليل، مصدر سابق.

(٢٥) نفين مسعد، تعقيب على دراسة: جلال أمين، العولمة والدولة، مرجع سابق، ص ١٨٢ – ١٨٧.

(٢٦) حسن نافعة، نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ١٦ وما بعدها.

المرحلة القادمة والتي تختلف عن الأشكال التقليدية للحكومات وتؤثر على فاعلية عنصر السيادة وتضعف مقومات الأمن القومي للدولة الوطنية وهي:

- بديل الحكومة الخفية التي تمثلها شبكة متسعة من تحالف غير معلن بين الشركات متعددة الجنسيات وبعض مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع حكومات مجموعة الدول السبع. وقد طهر ذلك الحديث إبان ثورة ٢٥ يناير المصرية التي أنهت حكم الرئيس حسني مبارك، وهو مؤشر لدعم تلك القوى المتنفذة في النظام الدولي الحالي في تلك الأحداث ورعايتها لمصالحها، وهذا ما يؤكد تلاقي مصالح المتظاهرين مع تلك المجموعة، مما يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية وانتهاكاً للسيادة الوطنية، إلى جانب فتحه الباب واسعاً لتلك المنظمات في تعديل الحكومات، الأمر الذي يهدد مقومات الآمن القومي للدولة.
- بديل الحكومة المعلنة المفروضة بحكم الأمر الواقع، تقيمها الإدارة الأميركية سلمياً أو عسكرياً، منفردة أو جماعية من خلال مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلسي، وتعكس الأوضاع العراقية والليبية الراهنة الدور الأميركي هذا، حيث ذهبت إلى العراق منفردة متحدية المواثيق والأعراف الدولية والإجماع الدولي ومؤسساته كافة، كما مثلت الحالة الليبية الراهنة جماعية العمل الدولي تحت رعاية وإشراف الولايات المتحدة الأميركية، مما أوجد فراغاً وأوضاعاً غير مستقرة، إلى جانب تدميرها لمقدرات وإمكانات الدولتين البتروليتين كافة.
- بديل الحكومة المنبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي تمارس عملها في ظل رقابة سياسية وقانونية، أي في ظل سلطة تشريعية وأخرى قضائية، وهذا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، والحقائق التاريخية التي توضح تباين مصالح البشر واختلاف توجهاتهم وأيديولوجياتهم وتنظيماتهم.
- بديل وراثة الأمم المتحدة للدول القومية بعد تدعيم المنظمة العالمية وتزويدها باختصاصات أوسع وأجهزة أكثر فعالية. إن القول بإمكانية تولي الأمم المتحدة مهمة تصفية وجود الدول القومية يتجاهل أنها في الأصل (الأمم المتحدة) عبارة عن منظمة أو مؤسسة من صنع الدول القومية.

٤ – سيناريو التفكيك

يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدولة القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها، بسبب تفككها إلى عدد من الدول القومية تحت دعوى التعبير عن هويات أو دعوى توطيد صلة المواطنين بالسلطة (تقصير الظل الإداري)، أو نتيجة لضغط ودعم القوى الدولية لجماعات دينية أو طوائف أو عرقيات، وإثارتها ضد أخرى.

وفي ظل انتشار الأنظمة الدكتاتورية في العالم، تزايدت الحروب الأهلية والنزاعات الانفصالية وتعاظمت وتصارعت المصالح وتداخلت، كذلك زادت رغبة القوى العظمى في إحداث المزيد من التحولات والتغييرات البنيوية في هيكل

ونظم تلك الدول حتى يتسنى لها إعادة تفكيكها للمرة الثانية (بعد حقبة الاستعمار) ودمجها بالشكل الذي يحقق أهدافها ومقاصدها.[٢٧] إن الدعوة لتبني هذا السيناريو من قبل الدول الغربية سوف يؤثر عليها مستقبلاً بسبب خطورته الشديدة التي قد تنعكس على الدول الأوروبية ذات التوازنات القلقة كإسبانيا وإيطاليا وتركيا، كما قد تصل إلى دول عملاقة كالصين.

خاتمة

تناولت الدراسة متغيرات مفهوم السيادة وأثرها على الأمن القومي، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين تحولات المفهوم والمتغيرات العالمية التي أفرزت تأثيرات سالبة على مكونات الأمن القومي للدولة، وهو ما يوضح ارتخاء قبضة الدولة على وظائفها وأجزاء من إقليمها في مقابل تزايد نشاطها خارجياً خاصة للدول العظمى. كما خلصت الدارسة إلى أن تأثيرات المتغيرات على سيادة الدولة وتأثيرها على مرتكزات الأمن القومي ليست بدرجة متساوية على جميع الدول، فهناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة وإنعكاساتها الأمنية.

فالدول النامية عرضة للتأثر بدرجة أكبر لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة، وإن كانت آليات التهميش قد ضربت أيضاً بعض القطاعات في المجتمعات الغنية. وتناول البحث كذلك الرؤى المتعددة التي طرحها المفكرون والباحثون بشأن مستقبل مفهوم السيادة الوطنية. في ضوء المتغيرات العالمية، ومن أهم تلك السيناريوهات: اختفاء السيادة، الحكومة العالمية، التفكيكية والنسبية، وأخيراً استمرارية دور الدولة، ولكن بعد تطويعه بما يتناسب مع الأوضاع والظروف الدولية المستجدة. ويظل السيناريو الثالث هو السيناريو الأكثر قبولاً، ومن هنا يظل إعادة تعريف دور الدولة أمراً مهماً في ظل انتشار مفهوم السيادة الجديد، وفي ظل الشروط التي يتطلبها النظام العالمي الجديد، والتي تقوم في الأساس على مبدأ الاعتماد المتبادل بين دول وشعوب العالم حتى في مجال الأمن القومي فخيار الانكفاء نحو الداخل أو العزلة لم يعد خياراً عملياً إن لم يكن مستحيلاً، فليست هناك دولة تستطيع أن تختار أن تبقى خارج سياق الزمن والتاريخ وأن الواقع الدولي الراهن يقتفي الاندماج الإيجابي والواعي في منظومة الأمن الجماعي.

أفرزت تلك التحولات في تطبيقات السيادة تأثيرات سالبة على النمط التقليدي للأمن القومي والتي تمثلت في عدة نتائج منها:

١. أدت التحولات العالمية للنظام العالمي إلى تهديد أهم أركان الأمن القومي للدولة "السيادة الوطنية" من خلال بث ثقافة كونية تقوم على إذكاء القيم والأفكار الغربية وإلغاء الثقافات والحضارات الأخرى التي أضعفت من قوة وسلطة الدولة، مما أدى إلى إيجاد حالة من الاغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وموروثاته الثقافية والحضارية، التي

(٢٧) محمود خليل، مرجع سابق.

ضغطت على الهوية والشخصية الوطنية المحلية وإعادة بنائها وصهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية مغايرة ومهددة لأمنه الوطني.

٢. تلاشي الخطوط الفاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي (أو بين مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع الدولي)، ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة، ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمراً مسلماً به كما كان في الماضي، بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأناً داخلياً أمراً مقبولاً، مما يعرض أركان الدولة واختصاصاتها للخطر (العراق وأفغانستان، وليبيا).

٣. أنتجت سياسات التحرير الاقتصادي، المفروضة على الدول النامية من قبل الدول المتنفذة في النظام العالمي، ارتخاء في قبضة الدولة على أصولها، فلم تعد علاقتها كعلاقة المالك بما يملك، بل علاقة المنظم بوحدات تتبع إدارته، وقد تأثرت الدول النامية أكثر من غيرها بهذه السياسات.

٤. أدى نمو النشاط السياسي للمجتمع المدني إلى اضمحلال سيادتها، وقد بدأت تلك الظاهرة بشكل واضح في مجالات الخدمات العامة (الصحة والتعليم ...)، ثم امتدت إلى المرافق الاستراتيجية كإدارة السجون وخدمات الأمن، الأمر الذي يشكل تحدياً جدياً للدولة في ظل سعيها إلى حماية كيانها السياسي والاستقلالي.

٥. نمو التكتلات السياسية والاقتصادية العملاقة ونجاح تجربتها أسفر عن صياغة شروط جديدة للتعاون الدولي، وربطها بتحسين الأوضاع الإنسانية الداخلية في الدول والتي عرفت بالمشروطية السياسية (الالتزام بحقوق الإنسان والحريات العامة، مكافحة الإرهاب والجريمة ...)، والتي استندت عليها بعض مؤسسات التمويل الدولية في منح مساعداتها، ونقل بعض اختصاصات الدولة إليها، مما أثر سلباً على استقرار الدولة ورهن أمنها وتطورها.